برنامج حكومة حماس: بين الإغاثة والتنمية

• تيسير محيسن

التنمية والتخلف

تقع الإغاثة، بوصفها عملية تدخل بهدف ضمان حد الكفاف في ظروف طارئة ناجمة عن كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، في مكان ما على متصل العلاقة بين التنمية والتخلف. وهي لذلك، تتضمن عناصر من كلتا العمليتين. وإذا كانت التنمية، من حيث الجوهر، هي عملية تحول عاقلة وواعية بمضامين إنسانية سعياً وراء تحقيق غايات ونتائج إيجابية، فإن التخلف، جوهرياً، هو نفي لعملية التنمية. ويتولد إما نتيجة لتعطل آليات التحول الذاتي، وإما لتحكم قوة خارجية طبيعية أو بشرية. ومن أبرز مظاهر التخلف: تفكك النظام الاجتماعي وتقويض الانتماء الوطني، كأساس لعملية النهوض الشامل، وهلامية البناء الاقتصادي في ظل علاقات تبعية تستشري يوماً بعد يوم، وضعف البنية السياسية وغياب التقاليد الديمقراطية، وضعف البناء القانوني وغموضه، وأخيراً، الافتقار إلى الرؤية والاختيارات الاستراتيجية المحددة على أساس علمي ومدروس.

الحالة الفلسطينية

تتسم الحالة الفلسطينية بالتباس وتعقيد شديدين. فإذا كان من الصعب تفسير هذه الحالة من منظور التنمية والتخلف، باعتبار أن ما يحدث حقاً هو نفي للتنمية جراء ممارسات احتلال استيطاني طويل، إلا أنه من الممكن استخدام مقولة التنمية الانعتاقية كمقولة معيارية للحكم على أداء الفلسطينيين وسلوكهم الفردي والجماعي مع التأكيد على أولوية التناقض الوطني مع الاحتلال. تشدد هذه المقولة على أولوية الإنعتاق الوطني، أي الاستقلال والحرية، كما تشتمل على مضامين التحول والنهوض الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتربط بينهما ربطاً جدلياً، فالحرية شرط التنمية، وأيضاً، امتلاك الرؤية والاختيارات الاستراتيجية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وتمكين "الجبهة الداخلية" تعتبر وبحق شرطاً للتحرر والاستقلال. وقبل أن نحكم على حكومة حماس من حيث طبيعتها وبرنامجها من منظور التنمية الانعتاقية، دعونا نلقي نظرة متفحصة لما يجري في الواقع من المنظور الأوسع، أي منظور الصراع بين حركتين قوميتين متعارضتين على أرض فلسطين التاريخية. شهد العقد الأخير، أي منذ توقيع اتفاقية أوسلو وحتى اللحظة الراهنة، تراجعاً دراماتيكياً في قدرة الحركة الوطنية الفلسطينية على تحقيق أهداف مشروعها (الهوية والاستقلال والدولة) بالرغم من الرهانات الكبرى الواهمة، كما تبين، ومن التضحيات الجسيمة. وبالطبع، بالرغم من تحقيق بعض الإنجازات الصغيرة. ومن المنطقي أن يقابل هذا التراجع، تقدم لصالح الحركة النقيضة، أي الحركة الصهيونية. ومن بين أهم معايير هذه الحركة "أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من السكان الفلسطينيين" وبهذا المعنى يصبح الخروج من غزة هو نجاح للحركة الصهيونية، وكذلك تسريع وتيرة تهويد الضفة الغربية أو أجزاء واسعة منها. ولعل ما حدث في أريحا من اجتياح وتدمير واعتقال كان يهدف، من بين أشياء عديدة، تأكيد هذا النجاح، في ظل تواطؤ عالمي وانكشاف فلسطيني ليس له مثيل سوى ما سبق نكبة عام ٤٨ وما أعقبها من سنوات حتى تبلورت الهوية الفلسطينية في كيان ممثل ومعترف به. لقد تمخض عن كل ذلك، أن السلطة أصبحت كياناً غير معرّف وغير معترف به واقعياً، كما أصبحت القدرات الذاتية للفلسطينيين في حدها الأدنى في مواجهة الاستغوال الصهيوني، إلى ذلك، تقوضت الإمكانات الفعلية لقيام دولة ذات سيادة بسبب الفصل والعزل والضم.

وإذا كان نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية قد أشر على حدوث تغير وتبدل في موازين القوة الداخلية للفلسطينيين ونظامهم السياسي الهش، إلا أنها أحدثت في نفس الوقت تبدلاً في علاقات القوة على الصعيد الخارجي لصالح إسرائيل واحتلالها وسياساتها الرامية إلى تقويض ما تبقى من عوامل القدرة التي يمتلكها الفلسطينيون. وفي تقديري، أن تردد حماس في الإعلان عن برنامجها النقيض لأوسلو (رؤية واستراتيجية)، أو عدم امتلاكها لهذا البرنامج أصلاً، وتذبذبها، من خلال تصريحات قادتها، بين رغبتها في أكل الكعكة بالكامل والاحتفاظ بها في نفس الآن، يساهم في إحداث المزيد من التقويض لقدرات الفلسطينيين والمزيد من الانكشاف والتعرض. فحماس من حيث المبدأ جاءت على أنقاض أوسلو، وبالتالي هي لا تستطيع أن تبدأ من حيث انتهى أصحاب أوسلو. ليس لأنه لن يسمح لها بذلك، وإنما لأنه غير منطقي ولا ينسجم مع أطروحات الحركة ومرجعياتها الفكرية والسياسية. ولذلك، كان من المضحك الاستنجاد بالرباعية أثناء الهجمة الاحتلالية على المقاطعة في أريحا، بعد أن صرح أكثر من مسؤول فلسطيني عن رغبته بالتخلص من الاتفاقيات السابقة.

الخلاصة من منظور التنمية الانعتاقية أن الحالة الفلسطينية تشهد انكشافاً كبيراً وتراجعاً دراماتيكياً على كل الأصعدة: داخلياً، تزداد ديناميات التفكك الاجتماعي في ظل سيادة حالة من القلق والترقب، وتتعمق مظاهر ضعف البنية السياسية في ظل حالة الاستقطاب والمناكفة وتداخل صلاحيات المؤسسات المرجعية، كما تتفاقم الأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة في ظل الحصار والإغلاق والتهديد بوقف المساعدات المالية. وخارجياً، حيث الضغوط تزداد حدة، ويتراجع التعاطف وتنكفئ الشعوب والأنظمة العربية على مشاكلها الداخلية، ويقف المجتمع الدولي عاجزاً أو متواطئاً مع الممارسات الإسرائيلية. إن ما يحدث حقاً هو نفي لإمكانيات التنمية الانعتاقية، سواء بسبب عوامل فلسطينية ذاتية، أو بسبب عوامل خارجية تتصل بحكومة الاحتلال أو بتواطؤ المجتمع الدولي وانكفاء النظام العربي الرسمي والشعبي. وفي مثل هذه الحالة، من الصعب الافتراض أن حكومة بقيادة حماس تستطيع تحقيق إنجازات ملموسة على الصعيدين، التحرري والتنموي إلا قليلا.

فوجود حماس في قيادة السلطة الفلسطينية يسهم في تكريس الغموض حول مضمون هذه السلطة وتعريفها من وجهة نظر القانون الدولي. فهي ليست سلطة أوسلو، أي سلطة حكم ذاتي مؤقت، وهي ليست دولة سيادية، فماذا تكون والحالة كذلك؟

معضلة السلطة في ظل الاحتلال

حماس لا تريد أن تعيد المسألة برمتها إلى جوهرها السابق ، أي صراع مفتوح، مع التأكيد على المرجعيات القانونية الناظمة لهذا الصراع من وجهة نظر القانون الدولي، وعلى الطبيعة الحقيقية لهذا الصراع بوصفه يجري بين احتلال استيطاني مدجج بكل عوامل القوة وبين شعب ضحية أعزل إلا من إرادته على الصمود والمواجهة. وبهذا المعنى، ربما يكون من الأجدى خوض كفاح شعبي وجماهيري حقيقي في الضفة الغربية بدلاً من الاستعراضات الوهمية للقوة العسكرية الفلسطينية، وفي نفس الوقت تجري عملية إدارة المناطق التي يخليها الاحتلال بكفاءة وعلى أساس من الشراكة الكفاحية والجماهيرية وليس على الطريقة الشكلية لممارسة السلطة والحكم كما فعلت قيادة السلطة بعد نشوئها.

والسؤال المطروح ليس حول برنامج حكومة حماس أو تركيبتها أو عمن سوف يشارك فيها أو يمتنع عن المشاركة، السؤال الجوهري، سؤال وطني بالضرورة، استراتيجي حكماً: ما هي آفاق الحالة الفلسطينية في ظل الواقع الذي آلت إليه في غضون العقد الأخير؟ فالحكومة ليست إلا لاعب واحد، وليست هي من يقرر بشأن الفلسطينيين عموماً، ولا ترتبط بها كل المهمات الكفاحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي إلى ذلك، شئنا أم أبينا باتت محل شك وغموض والتباس من قبل معظم الأطراف ذات الصلة بالحالة الفلسطينية.

ومع ذلك، علينا الاعتراف بأن حركة حماس باتت هي اللاعب الأساسي المقرر في الحالة الفلسطينية، وعلى سلوكها وأدائها سوف يترتب الكثير فيما يتعلق بمستقبل الصراع على أرض فلسطين التاريخية. وأمامها، في تقديري، خياران: فإما أن تستقل عربة أوسلو الخربة والمعطوبة، بمؤسساتها وهياكلها الهشة، وتحاول إصلاحها من الداخل إدارياً ومؤسساتياً ومالياً، وتحتكم إلى مباديء المشاركة والشفافية والشورى، وفي نفس الوقت تمد سلطتها تدريجياً إلى أي رقعة أو منطقة يخليها الاحتلال بمحض إرادته. وهي لن تعترف بإسرائيل ولن تتفاوض معها ولن تقارعها على الحلبة الدولية أو في الميدان دون أن تسقط بالطبع خيار المقاومة أو الحق فيه على الأقل. ستعتمد الحركة على التعبئة الجماهيرية باتجاه تقشفي والحد من الإنفاق (المسرف) وستعمد إلى تنويع مصادر تمويلها من جهات عربية وإسلامية. من المنظور التنموي يمكن اعتبار هذا النموذج بوصفه نموذجاً إغاثياً من الطراز الأول، مع الوقت، ودون انكسار لمساره الهابط سيتحول إلى مصدر لتكريس بنى التخلف والتراجع بالمعنى التنموي. هذا المسار محكوم بالفشل حتماً من المنظور الوطني التحرري ومن المنظور التنموي، حتى لو استغرق بعض الوقت. إسرائيل تفضل هذا النموذج وتشجعه وتدفع إليه. العالم يتكيف تدريجياً معه، ويبدي استعداداً لتمويله في الحد الأدنى تحت يافطة المساعدات الإنسانية. الفلسطينيون أنفسهم سيستمرئون هذا النموذج إلى حين بعد أن اكتووا بالفساد والإهدار للمال العام وبعد أن بلغت معاناتهم من الاحتلال كل مبلغ. التنظيمات السياسية الأخرى لن تستطيع أن تقوض هذا النموذج أو تدحضه إلا بعد حين، أولاً بسبب تحملها هي ذاتها مسؤولية ما آلت إليه الأمور من خراب، وثانياً بسبب بنيتها الخربة وحاجتها إلى إحداث تغيير شامل في بنيتها التنظيمية وخطابها السياسي وممارساتها الجماهيرية.

أما الخيار الثاني، فيتمثل في تشكيل قيادة وطنية موحدة تحتفظ بالمؤسسات الدولية التي أنشأتها سلطة أوسلو، وكذلك بمؤسسات الخدمة العامة وتفعلها على أسس التمثيل الاجتماعي والسياسي الحقيقي وعلى قاعدة الكفاءة والمهنية العالية وضمان مبدأ الإدارة الرشيدة الحقة، وتعيد طرح المسألة الفلسطينية بوصفها قضية تحرر وطني من احتلال استيطاني، وتشرف على عمليات الكفاح الشعبي المنظم وشبه المنظم ضد ممارسات الاحتلال ومحاولاته تهويد ما تبقى من الأرض الفلسطينية وضمها، وتفتح في نفس الآن مسارات جديدة لعلاقات خارجية تقوم على أساس كفاحي تضامني ومن خلالها يتم تمويل إدارة التنمية الانعتاقية بالتزامن مع تفعيل الطاقات المحلية وترشيد الإنفاق والاعتماد على مبدأ تراكم رأس مال اجتماعي. هذا الخيار ينسجم مع أطروحات المعارضة لاتفاقيات أوسلو وسلطتها الناشئة بموجبها، إلا أن وصولها إلى السلطة عبر الإنتخابات التشريعية يفقدها الرؤية السديدة ويجعلها تتمسك بالخيار الأول نظراً لمكاسبه الآنية وخاصة للحركة الفائزة. وحتى فتح الخاسرة لا تجرؤ على تبني هذا الخيار حتى وهي تدعو إلى حل السلطة، وتمعن كتائبها في استمرار ممارسات كفاحية ضد الاحتلال، فالأمر برمته لا يعدو عن كونه مجرد رد فعل اعتباطي أو تكتيك لاحتواء حماس وضمان استمرار حصول فتح أو بعض المتنفذين فيها على مواقع النفوذ في السلطة. والقوى الصغيرة هي أيضاً غير راغبة في العودة إلى خيار المواجهة المفتوحة مع الاحتلال، تحسباً لفقدان بعض الامتيازات الصغيرة ومنها فوز البعض بمقاعد في البرلمان، وأيضاً لعجزها عن خوض هذه المواجهة كما كانت قد فعلت إبان الانتفاضة الأولى. وإسرائيل قطعاً ستحرص كل الحرص على ألا يعود الفلسطينيون إلى هذا الخيار، فهم الذين جربوا حصار أطفال جباليا وبلاطة لجنودهم وإجبارهم على الفرار، كما خبروا مدى التعاطف الدولي والعربي مع انتفاضات الفلسطينيين العزل. وبنفس القدر، يبدو أن الأنظمة العربية وكذلك معظم دول العالم ذات العلاقة غير راغبة وغير مستعدة لمثل هذا الخيار. إذن، وبغض النظر عن ديباجة برنامج حكومة حماس وتفاصيله في المجالات المختلفة، فجوهر البرنامج لا يشكل تجاوزاً للواقع ولا محاولة لتغييره، وإنما التعامل القدري مع ما آلت إليه الأوضاع، مع قدرة فائقة على التكيف والتلون بما يقتضيه الحال وإعطاء التفسيرات التي ترضي كل الأطراف فيما سماه إسماعيل هنية، رئيس الوزراء، باستراتيجية الغموض البناء. ما يحدث، وما سوف يحدث انطلاقاً من هذه المقدمات لن يقود إلى تحقيق أهداف التنمية الانعتاقية وغاياتها. وإذا لم تستمر ديناميات نفي التنمية، فربما تستطيع الحركة تجميد الحالة عند الحد الذي وصلت إليه. لكنها قطعاً، من الجانب الإسرائيلي لن تقف عند هذا الحد، بل ستستمر المحاولات الإسرائيلية في تحقيق غايات المشروع الصهيوني وأهدافه ملتمسة من سلوك الفلسطينيين سبباً وذريعة، أو استغلالاً لحالة الضعف والانكشاف التي آلت إليها أوضاعهم. ولن أفاجأ إذا وصل الأمر حد الشروع في إعادة سياسة الترحيل الرمزي والحقيقي إلى حيز الفعل، فما يحدث اليوم، من الناحية العملية، هو تطبيق هذه السياسة بشكل أو بآخر. في الختام، سوف أحاول أن أجيب على تساؤل من نوع آخر، يتعلق بمدى قدرة حكومة تشكلها حماس على أن تكون جهازاً فعالاً لإدارة التنمية أو أن تدير مثل هذا الجهاز. والمقصود قدرة الحكومة على التحكم الواعي في حركة المجتمع ونظامه العام من أجل تطويره وتنميته طبقاً لاستراتيجية التنمية الموضوعة:

١- في ظل ديناميات التفكك الاجتماعي والاستقطاب والمناكفة، من الصعب التكهن بقدرة حماس على التحكم وحدها في حركة المجتمع ونظامه العام. وهي بسبب طبيعتها بالذات غير قادرة على استنهاض القوى المجتمعية الحقيقية القادرة والراغبة في التغيير المنشود. ٢- حماس لا تمتلك رؤية تنموية حقيقية، هي تطرح شعارات جميلة وجذابة، وبسبب غيابها عن إدارة الصراع على أرضية اقتصادية اجتماعية وغلبة الجانب السياسي والكفاحي كسمة أساسية لها، سوف تعجز عن تطوير مثل هذه الرؤية في المستقبل أيضاً. ٣- ليس من المحتمل أن تستطيع حكومة حماس الاضطلاع بالوظيفة الأهم من وظائف إدارة التنمية، والمقصود الوظيفة التعبوية. فحشد الطاقات والإمكانيات والموارد، المتاحة والمحتملة، المادية والبشرية، الوطنية والخارجية، عملية محفوفة بالقيود والضغوط. وبدائل الحكومة وخياراتها محدودة

التتمة صفحة 6

حول تأثير فوز حماس

"البيدر" تحاور الخبير الاقتصادي د. فضل النقيب

■"البيدر": ما هو تاثير فوز حماس على عملية التنمية في فلسطين؟

د. النقيب: العملية التنموية عملية متكاملة بأبعادها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية. والعمود الفقري للبعد السياسي هو تكريس التعددية والتداول السلمي للسلطة، ومن هذا المنظور فإن انتقال السلطة من فريق لآخر بشكل ديمقراطي هو تقدم في مجال التنمية، وله تأثير إيجابي.

■"البيدر": هل تعتقد أن لدى حماس مفاهيم وآليات تنموية قادرة على تطوير الوضع الفلسطيني؟

د. النقيب: المفاهيم والآليات التنموية معروفة، وأهمها القدرة على صياغة برنامج وطني يعزز القدرة الذاتية للصمود والمقاومة، ولا يكون أسيراً لمصالح فئات أو طبقات معينة، والسؤال هو: هل تملك حماس الإرادة السياسية القادرة على الالتزام بمثل هذا البرنامج وتطبيقه؟، هذا ما سوف تجيب عليه الأيام والأسابيع القادمة.

■"البيدر": ما هي البدائل التمويلية في المرحلة القادمة؟

د. النقيب: المشكلة الرئيسية في موضوع التمويل هو الضرائب التي تجبيها إسرائيل من المواطن الفلسطيني وعليها أن تعيدها للسلطة الوطنية وفق الاتفاقات الموقعة. هذه الضرائب تتأخر إسرائيل في إعادتها، أو تحتفظ بها ولا تدفعها لأغراض سياسية. هذا الموضوع مهم جدا ويجب أن تجد له الحكومة القادمة حلاً. إذا تمكنت الحكومة من إيجاد حل لهذا الموضوع، فالضرائب الفلسطينية إضافة إلى المساعدات العربية تكون كافية لتغطية مصاريف الحكومة الجارية (دفع الرواتب). أما المعونات من أجل إعادة الأعمار والتنمية فسوف تأتي بعد مدة إذا أحسنت الحكومة إدارة الاقتصاد بكفاءة وشفافية.

■"البيدر": ما هو الدور الذي يمكن للمعارضة والمجتمع المدني أن يلعبه في المرحلة القادمة؟

د. النقيب: على الحكومة والمعارضة احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني. بالنسبة للحكومة يجب أن تتصرف على أساس أن الشعب الفلسطيني فوضها بقيادته لمدة أربع سنوات وليس للأبد، وعلى المعارضة أن تدرك أن تصرفاتها خارج السلطة سيراقبها الشعب تماماً كما سيراقب الحكومة، وإن أي تصرفات غير بناءه وغير ايجابية ستبعد الشعب عنها في الانتخابات القادمة. أما بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً المنظمات غير الحكومية فعليها أن تحافظ على استقلالها وعدم السماح لبعض الدول الأجنبية التي لا تحترم الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني باستعمالها في سياستها الهادفة إلى شق الشارع الفلسطيني.

■"البيدر": هل أنت متفائل أم متشائم؟ لماذا؟

د. النقيب: إذا كنت فلسطينياً فإنه محكوم عليك بالتفاؤل.